

Distr.: General
24 February 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الخامسة

نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

ورقة مناقشة أسهمت بها المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية**

موجز

ما زالت أزمة الغابات العالمية مستمرة بلا هوادة رغم مرور ١٠ سنوات على بدء الحوار حول السياسة العالمية للغابات في الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧)، ثم في المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠) وختاماً في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (من عام ٢٠٠٠ فما بعد). وغلب على جانب كبير من الحوار حول سياسة الغابات في هذه المحافل إما مناقشة عن الحاجة إلى صك دولي ملزم قانوناً - من قبيل اتفاقية عن الغابات - أو أعمال تحضيرية لمناقشة الحاجة إلى إبرام اتفاق من هذا القبيل، وذلك على حساب اتخاذ الحكومات لإجراءات دقيقة تلتزم بها بوقف الأزمة.

* E/CN.18/2005/1

** أعدها التحالف العالمي للغابات.

ومن جديد تسيطر على عام ٢٠٠٥ مناقشات العملية، حيث يقوم مرة أخرى صانعو سياسات الغابات التابعون للجهات الحكومية الدولية بالتحضير لمناقشة ما إذا كانت هناك حاجة أم لا لصك ملزم قانوناً.

وهناك بالفعل عدد من الاتفاقات، توفر توجيهها كافياً عن الخطوات التي يلزم اتخاذها لوقف الأزمة، ومن بينها: برنامج العمل الموسع المعني بالتنوع البيولوجي للغابات الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، ومقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المتدنى الحكومي الدولي المعني بالغابات، التي تعهدت الحكومات بتنفيذها منذ عدة سنوات؛ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛ والبيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة؛ والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١.

وترى المنظمات غير الحكومية أن من الضروري كفاءة اتخاذ إجراءات فورية لوقف التدمير المفزع للغابات في أرجاء العالم على أن تكون تلك الإجراءات:

- متسقة مع حقوق الإنسان الدولية.
- تقر بالحقوق العرفية للشعوب والجماعات الأصلية التي تعيش في الغابات وتعتمد عليها، وتحترم تلك الحقوق، وتدعم أعمالها.
- تعالج الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة تكييف التدفقات المالية وخفض الاستهلاك.
- تشجع إدارة حقيقية للغابات على نطاق المجتمعات المحلية يكون من شأنها تمكين سكان الغابات.

وعلى مدار فترة العشر سنوات التي مضت على عملية الحوار حول السياسات الدولية بشأن الغابات؛ حالت مناقشة إبرام اتفاقية عالمية بشأن الغابات دون إحراز تقدم في القضايا المذكورة أعلاه وفي غيرها. ومن غير المقبول أن يستمر هذا الحوار العقيم، الذي يتناول حالياً مدى جدوى إبرام صك ملزم قانوناً، في ظل غياب مزيد من المواصفات عن طبيعة ذلك الصك، في تحويل الانتباه عن الإجراءات والأنشطة التي من شأنها معالجة الأسباب الجذرية لإزالة الغابات وتدهورها وما ينشأ عن ذلك من آثار.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١ مقدمة
		أولا - تقييم موجز لمدى تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني
٤	٨-٤ بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ذات الصلة
٦	١٢-٩ ثانيا - مجالات العمل ذات الأولوية
٧	٤-١٣ ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات
٨	١٥ رابعا - توصيات بشأن الغايات والأهداف القابلة للتحقيق

مقدمة

١ - أعد ورقة الموقف الحالية تحالف من المنظمات غير الحكومية تعمل معا في إطار التحالف العالمي للغابات. وقد أنشئ ذلك التحالف (الذي كان يسمى في السابق فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالغابات) عام ١٩٩٥ لطرح آراء المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية أمام شتى المحافل والمفاوضات الدولية التي تتناول سياسات الغابات. وييسر التحالف أيضا المشاركة الواعية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية في تلك العمليات، بما في ذلك الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واتفاقية التنوع البيولوجي^(١) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٢)، وغير ذلك من العمليات ذات الصلة بسياسات الغابات.

٢ - وما زالت أزمة الغابات العالمية مستمرة بلا هوادة رغم مرور ١٠ سنوات على بدء الحوار حول السياسة العالمية للغابات في الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧)، ثم في المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠) وختامها في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (من عام ٢٠٠٠ فما بعد). وغلب على جانب كبير من الحوار حول سياسة الغابات في هذه المحافل إما مناقشة عن الحاجة إلى صك دولي ملزم قانونا - من قبيل اتفاقية عن الغابات - أو أعمال تحضيرية لمناقشة الحاجة إلى إبرام اتفاق من هذا القبيل، وذلك على حساب اتخاذ الحكومات لإجراءات دقيقة تلتزم بها بوقف الأزمة.

٣ - ولم تحرز الحكومات تقدما في تنفيذ وسائل محددة لمعالجة الأزمة عما كانت عليه منذ عشر سنوات؛ ومن غير الواضح، بعد أن فشل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وما سبقه في عكس هذا الاتجاه المدمر، كيف سينجح اتفاق كهذا، لم تحدد بعد محتوياته، في تناول القضايا المطلوب معالجتها.

أولا - تقييم موجز لمدى تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ذات الصلة

٤ - هناك العديد من مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات المتصلة بالمنظمات غير الحكومية البيئية المشاركة في المفاوضات الدولية بشأن سياسات الغابات، مثل تلك التي تتناول الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، وحقوق الشعوب الأصلية

والجماعات المحلية، ومعايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات، ورصد تنفيذ السياسات والقوانين المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات وتقييمه وتقديم التقارير عنه، والاتجار بسلع وخدمات الغابات، وهذا مجرد مثل لعدد ضئيل من القضايا الأكثر أهمية.

٥ - وقد شاركت بنشاط المنظمات غير الحكومية البيئية والاجتماعية في تنفيذ بعض من مقترحات العمل هذه. على سبيل المثال، نظم عدد من الحكومات والمجتمعات المحلية، خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، جنباً إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سبع حلقات عمل إقليمية عن الأسباب المثيرة للجدل الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، نظمت حلقتا عمل عالميتان بشأن القضية، وخصصت واحدة منهما حصراً لآراء الشعوب الأصلية وعقدت في إكوادور، وعقدت حلقة عمل عالمية أخرى ضمت جميع أصحاب المصلحة المهتمين بالقضية، وذلك في سان خوسيه بكوستاريكا. ووضعت هذه العملية لتنفيذ مقترح عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات رقم ٢٧ (ج). ومتابعة لهذه الأحداث الإقليمية والعالمية، نظمت في جميع القارات ١٤ حلقة عمل وطنية، لمعالجة الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها.

٦ - وعلاوة على ذلك، أسهمت المنظمات غير الحكومية البيئية بسلسلة من عمليات الرصد المستقلة، قيمت بها مستوى تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. وتم إيجاز نتائج العمليات في تقرير معنون "الحفاظة على الوعد" صدر عام ١٩٩٨.

٧ - وإضافة إلى ذلك، نفذت المنظمات غير الحكومية البيئية عملية رصد مستقلة مشابهة ركزت على تنفيذ الفقرات ذات الصلة بالغابات من اتفاقية التنوع البيولوجي، وقدمت خلال المؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي عام ٢٠٠٢. وتعد المجموعة حالياً عملية مشابهة لمعالجة تنفيذ الالتزامات المتصلة بالغابات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، من المقرر تقديمها خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٨ - وترى المنظمات غير الحكومية أن مشاركتها إلى جانب منظمات الشعوب الأصلية في تنفيذ بعض مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات كانت بناءة ومشجعة، حيث إن مقترحات العمل المذكورة التي جرى تناولها بمشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية هي المقترحات الوحيدة التي نفذت تنفيذا تاما على الصعيد العالمي. وتتعهد المنظمات غير الحكومية باستمرار مشاركتها في أعمال المنتديات التي توفر فرصا للمشاركة والتمثيل الفعال لآراء المجتمع المدني.

بيد أن هناك قيوداً خطيرة تعوق تنفيذ الطرائق المنشودة وقدرة المجموعات على المشاركة والإسهام بشكل جوهري في هذه المقترحات: عدم كفاية الاعتمادات المالية، والقواعد التي تقيد مشاركة المنظمات واعتمادها داخل إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا مجرد مثال بسيط. إن هذه القيود تثبط من عزم الكثير من المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر. فعمليات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين الذي نظم استناداً إلى الطرائق التي اقترحتها أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغيابات، تعتبرها المنظمات غير الحكومية وغيرها من المجموعات الرئيسية بمثابة وسيلة لعزل المدخلات المقدمة من أصحاب المصلحة المذكورين. فالمقترحات النابعة من منظور المنظمات غير الحكومية فتحت مجالاً أكثر حيوية للحوار يشمل في جوهره السعي إلى تقديم التقارير عن القضايا المتصلة بالتنفيذ ومناقشة تلك القضايا بدلاً من الحوار الذي يجري بلا نهاية من جانب واحد والذي انخرط فيه المنتدى بسبب انعدام الالتزام بتقديم التقارير. وإلى جانب ذلك، لم ترد في تقارير الأمين العام قط نتائج عمليات الحوار المذكورة. إن معظم المنظمات غير الحكومية المشاركة في المناقشة الدولية بشأن سياسات الغابات تعتقد أن عمليات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين ليست بالوسائل الملائمة التي يمكن من خلالها نقل آراء المجتمع المدني. وما لم تحدث تغييرات جذرية تكفل النظر بفعالية في المقترحات والآراء المقدمة من المجموعات الرئيسية، ينبغي عدم تشجيع تنظيم هذه الفعاليات.

ثانياً - مجالات العمل ذات الأولوية

٩ - إن العوائق الأساسية التي تحول دون اتخاذ إجراءات فعالة هي بلا ريب السيادة الطاغية التي تتمتع بها المصالح الخاصة المسيطرة على موارد الغابات، وعلى نفس القدر من الخطورة انعدام الإرادة السياسية الواضح في المواقف الحكومية تجاه المحافظة على الغابات واستعمالها بشكل مستدام. وبدون تقديم حلول كافية ومقبولة عالمياً لهذه الحالة، لا ضرورة لتقديم أي اقتراح يتوخى إبرام صك جديد ملزم قانوناً بشأن الغابات. وينبغي أن يبدأ حل أزمة الغابات بتنفيذ الالتزامات القائمة وجمع الأموال الإضافية المطلوبة لوقف فقدان الغابات. وقد أعربت المنظمات غير الحكومية في الماضي عن مخاوفها من أن التفاوض لإبرام اتفاقية بشأن الغابات يمكن أن يعني بسهولة مضي عقد آخر هباء دون اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف فقدان الغابات وعكس اتجاهه. والأسوأ من ذلك، إذا فشلت تلك الاتفاقية في النظر في الأسباب الكامنة وراء فقدان الغابات - عدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والتدفقات غير المستدامة للأموال وتجارة الأخشاب - قد

يكون من شأنها ترسيخ وليس تخفيف أثر العوامل التي تشكل القوى الدافعة وراء إزالة الغابات وتدهورها.

١٠ - ويساور المنظمات غير الحكومية أيضا قلق عميق إزاء عدم قيام الأطراف المؤثرة، ومنها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص إلى جانب أطراف أخرى، باتخاذ الإجراءات لكبح جماح إزالة الغابات وتدهورها، وهو ما يحدث الآن بمعدلات تثير الانزعاج. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك تشديد على مجال رئيسي آخر بالنسبة لهذا القطاع، إلى جانب إزالة الغابات وتدهورها، ألا وهو انعدام الاعتراف بحقوق الشعوب والجماعات الأصلية التي تعيش في الغابات وتعتمد عليها.

١١ - وبدون الاعتراف الكامل بهذه الحقوق وتنفيذ التدابير التصحيحية على جميع المستويات، فإن أي محاولة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات ستكون بلا طائل.

١٢ - ومن ثم، فإن مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات الوحيدة التي يمكن أن تلقى دعما ما من معظم المجموعات الرئيسية هي المقترحات المصممة مباشرة بشكل يرمي إلى حل هذه القضايا.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

١٣ - إذا ما أريد لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أن يستمر، ثمة حاجة لإصلاحه إصلاحا جذريا، بما يتسق مع شتى المطالب التي قدمتها مرارا المنظمات غير الحكومية وغيرها من المجموعات الرئيسية. ويمكن أن يشمل ذلك أمورا منها إصلاح وتحسين العمليات والأنماط التشاركية التي تقدم من خلالها المجموعات الرئيسية مساهمتها، والتركيز على رصد تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وتقديم التقارير عن ذلك.

١٤ - وعلى مدار فترة العشر سنوات الماضية التي استغرقتها عملية الحوار حول السياسات الدولية بشأن الغابات، حالت مناقشة إبرام اتفاقية عالمية بشأن الغابات دون إحراز تقدم في القضايا المذكورة أعلاه وفي غيرها. ومن غير المقبول أن يستمر هذا الحوار العقيم الذي يتناول حاليا مدى جدوى إبرام صك ملزم قانونا، في ظل غياب مزيد من المواصفات عن طبيعة ذلك الصك، في تحويل الانتباه عن الإجراءات والأنشطة التي من شأنها معالجة الأسباب الجذرية لإزالة الغابات وتدهورها وما ينشأ عن ذلك من آثار.

رابعاً - توصيات بشأن الغايات والأهداف القابلة للتحقيق

١٥ - ترى المنظمات غير الحكومية أن من الضروري كفالة اتخاذ إجراءات فورية لحل التدمير المفرع للغابات في أرجاء العالم على أن تكون تلك الإجراءات:

- متسقة مع حقوق الإنسان الدولية.
- تقر بالحقوق العرفية للشعوب والجماعات الأصلية التي تعيش في الغابات وتعتمد عليها وتحترم تلك الحقوق، وتدعم إعمالها.
- تعالج الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة تكييف التدفقات المالية وخفض الاستهلاك.
- تشجع إدارة حقيقية للغابات على نطاق المجتمعات المحلية يكون من شأنها تمكين سكان الغابات.

الحواشي:

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، العدد ٣٠٦١٩.

(٢) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، العدد ٣٠٨٢٢.